

أثر تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية

للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) (*)

الم.د. خالد روكان عواد

الم.د. خالد روكان عواد

جامعة الفلوجة

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد

mahereconomic@gmail.com

khalid_rokan@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.5.15>

تاريخ النشر ٢٠٢٢/١١/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٨/٦

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٧/٢٥

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي على الاستيرادات العراقية في المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، ولغرض الوصول إلى هدف البحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: كان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية الأكثر فاعلية في المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، كما اظهر الجانب التحليلي ان خفض أو رفع سعر الصرف الأجنبي لا يؤثر في حجم الصادرات النفطية كون أسعارها وكمياتها تحدد عالمياً وفقاً لقوى العرض والطلب، بينما يؤثر رفع سعر الصرف الأجنبي في الحد من الاستيرادات غير الضرورية، في حين أثبتت نتائج التحليل القياسي أن بيانات المتغير المستقل والمتغيرات التابعة حققت صفة السكون عند الفرق الأول لكلا المتغيرين وفق اختبارات جذر الوحدة لـ (P.P) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2)I، مما استوجب استخدام نموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وأظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير معنوي بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الاستيرادات، نموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٣) العدد (٥) ٢٠٢٢

الصفحات: ٢٧٧-٣٠١

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

The impact of exchange rate fluctuations on Iraqi imports for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to clarify the impact of foreign exchange rate fluctuations on Iraqi imports during the period (2004-2020), and for the purpose of reaching the goal of the research, a number of conclusions were reached, the most important of which are: The exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar in the parallel market was the most effective during the period (2004-2020), and the analytical side showed that decreasing or raising the foreign exchange rate does not affect the volume of oil exports because their prices and quantities are determined globally according to the forces of supply and demand. While raising the foreign exchange rate affects the reduction of unnecessary imports, while the results of the standard analysis proved that the data of the independent variable and the dependent variables achieved the characteristic of silence at the first difference for both variables according to the unit root tests of (P.P) to ensure that the time series are still and that there are no integrated variables Grade I(2), which necessitated the use of the ARDL model in estimating the relationship between variables in the short and long terms. The results of the long-term response showed a significant effect between the exchange rate and imports in Iraq.

Key words: exchange rate, trade balance, imports, (ARDL) model in estimating the relationship between variables in the short and long term.

المقدمة:

يُعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومثابته، إذ يساهم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية، بعده أداة اقتصادية تحليلية للاقتصاد القومي من حيث هيكله الإنتاجي والتصدير، وتعد سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (الاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين عدة، الذين أدركوا شدة المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد، ولما كان العراق كغيره من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار مقابل الدولار، فبعد مرحلة التغيير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي عام (٢٠٠٣) حصل بعض التحسن في أسعار الصرف وخاصة بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) وما تمخض عنه من استقلالية السلطة النقدية في البلد، إذ قام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي عن طريق استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية.

مشكلة البحث:

ما هي الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ومدى انعكاس هذه التقلبات على الاستيرادات الكلية العراقية في مدة الدراسة.

فرضية البحث:

يرتكز البحث على فرضية رئيسة هي توجد علاقة توازنه طويلة الاجل وعكسية مع الاستيرادات الكلية العراقية في المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث عن طريق دراسة أثر التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي في مدة الدراسة وانعكاس هذه التقلبات على الاستيرادات العراقية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الاثر الذي يتركه التغير في سعر الصرف الأجنبي على الاستيرادات في العراق في المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل بيانات سعر الصرف والاستيرادات في العراق في مدة الدراسة، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام النموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والاستيرادات العراقية في مدة الدراسة، باستخدام البرنامج القياسي (Eviews9) في تقدير نتائج العلاقة.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي كحد مكاني.
٢. الحدود الزمانية: يغطي البحث مدة زمنية تقدر بـ(17) عام تمتد من عام (٢٠٠٤) لغاية عام (٢٠٢٠) من أجل معرفة تأثير سعر الصرف الاجنبي على الاستيرادات في العراق، وقد تم الحصول على البيانات من المؤسسات الحكومية الرسمية.

هيكلية البحث:

من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها فقد قسم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطار النظري ولمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري، فيما ركز المبحث الثاني على بيان أثر سعر الصرف الأجنبي على الاستيرادات العراقية وتقدير العلاقة بينهما في مدة الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري:

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

تضمنت الكثير من الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة لسعر الصرف، وقد اختلف الباحثون في إعطاء المفهوم المناسب لسعر الصرف، استناداً لروية كل واحد منهم لهذا المفهوم، فمنهم من يرى ان سعر الصرف هو عملية بيع العملة المحلية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الأخرى، او هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة التي تدفع للحصول على عدد من العملة الأجنبية، في حين هناك من يفسر سعر الصرف على انه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد هذا المفهوم على انه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (صيد، 2013: 23). ومما تقدم يمكن القول ان مفهوم سعر الصرف يمثل أداة لتسهيل المبادلات الدولية المختلفة وطرق تسويتها، لذا فإن سعر الصرف يُعد أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات العالم عن طريق التكاليف والأسعار الدولية من أجل تسهيل المعاملات الدولية وتسويتها، واستناداً لما سبق يمكن القول ان سعر الصرف يمثل حلقة الوصل للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانياً: أهداف سعر الصرف:

هناك العديد من الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها سعر الصرف يمكن تمثيل أهمها عن طريق الآتي: (هجيرة، 2012: 41-42)

١. تنمية الصناعة المحلية:

يقوم البنك المركزي بتخفيض اسعار الصرف لضمان تشجيع الصناعات المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع الصادرات، كما ان تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يرفع من قدرة السوق المحلي على المنافسة الخارجية.

٢. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية أو الفئات المحلية، إذ ان انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة في القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي وهذا يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة

الشرائية للأجور والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

٣. مقاومة التضخم:

إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض لمعدل التضخم المستورد عن طريق زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، ويسهم انخفاض تكاليف الاستيراد في الأمد القصير إلى انخفاض التضخم المستورد.

٤. تخصيص الموارد:

يسهم سعر الصرف الحقيقي في توسيع قاعدة السلع الدولية عن طريق تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير.

ثالثاً: أهمية سعر الصرف:

وتكمن أهمية سعر الصرف في الطريقة التي يحدد بها سعر الصرف على ضوء التغييرات المستقبلية عن طريق معرفة الآثار التي تسبب في تغييره سواء كانت على الأمد القصير أو الطويل، كما هو معروف فإن سعر الصرف يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية عن طريق تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فيكون التوازن الداخلي عن طريق استقرار الأسعار والأجور والتشغيل الكامل، أما على التوازن الخارجي فيتضمن بتوازن الميزان التجاري أي التوازن بين الصادرات والاستيرادات، أي أن سعر الصرف يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويمثل سوق الصرف الحقيقي عدد الوحدات الواجب التخلي عنها من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحده واحد من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، وكذلك تظهر أهمية سعر الصرف في تحقيق استقرار سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى (نعمة، 17:2011).

رابعاً: أنواع سعر الصرف:

يمكن تمثيل أهم أنواع سعر الصرف عن طريق الآتي: (قدي، 104:2005)

١. سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

٢. سعر الصرف الحقيقي:

يستخدم كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف المتوازنة أو للقدرة التنافسية الدولية، يتم تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتداولة إلى الأسعار المحلية المقاسة بعملة مشتركة.

٣. سعر الصرف الموازي:

هو السعر الذي يتحدد عن طريق التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق ولا يخضع لأي قوانين.

٤. سعر الصرف المتوازن:

وهو عبارة عن السعر الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة من عملة ما عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، ليس بالضرورة ان يكون السعر السائد في السوق نفسها، بل هو مؤشر يعكس عوامل ذات أبعاد مختلفة عادةً ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل، في حين يعكس سعر السوق آخر التطورات الاقتصادية التي تصل إلى الأسواق مباشرة، ويرتبط التوازن في سوق الصرف بمدى الدور الذي تؤديه سياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية للدولة والتي تتأثر بدورها بالخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني.

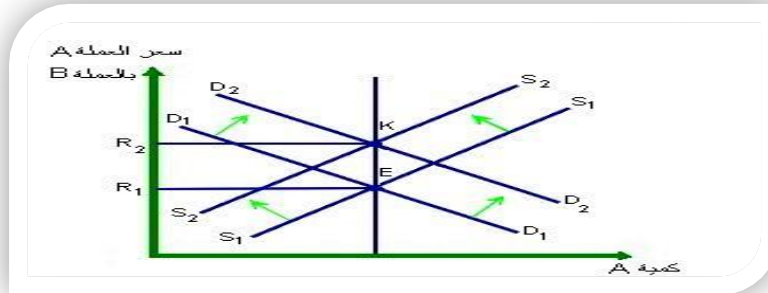
خامساً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:

إن سعر الصرف يُعد أحد أهم محددات المستوى النسبي لإصلاح الاختلالات التي تحصل لاقتصاد ما، إذ أن أي تغير في سعر الصرف سيؤثر على تطورات القطاعات الاقتصادية، ويكون ذلك حسب نوعه وحجم التغير في سعر الصرف، إذ تتخذ السلطات النقدية والمالية إجراءات تسعى من خلالها إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع، إذ يُعد سعر الصرف من أكثر المقاييس التي تتم مراقبتها وتحليلها والتلاعب بها من قبل السلطات النقدية والمالية وهناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها:

١. العوامل الاقتصادية (Economic factors):

يتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل أهمها:

أ. عرض النقد: تعد أحد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف، إذ أن الزيادة الحادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل سلع البلد أقل قدرة تنافسية، وبالتالي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات وهو ما ينعكس سلباً على الميزان التجاري، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى (العامي، ٢٠٠١: ٣١).



الشكل (1) عرض النقد

المصدر: طالب محمد عوض، ١٩٩٥، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ص ٣٥٩.

يُلاحظ من الشكل (1) أثر ارتفاع سعر الفائدة المحلي على سوق الصرف الأجنبي، إذ ينتقل منحنى العرض لليمين من المنحنى S_1 إلى المنحنى S_2 مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي ويعني زيادة قيمة العملة المحلية أما في حالة (ارتفاع معدلات الفائدة في الدول الأخرى) (٢٨٢)

ستحضر المستثمرين، وذلك في الأمد القصير على استبدال عملاتهم بعملات تلك الدول وذلك من أجل جني المكاسب في سوق الأجانب)، من هنا نستنتج ان انخفاض سعر الفائدة في الخارج سيعمل على خفض الطلب على العملات الأجنبية والعكس صحيح.

ب. ميزان المدفوعات: يُعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين بلدان العالم الذي يعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ومن بين العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إذ يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف عن طريق حالتي الفائض والعجز في الميزان، فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية أكبر من الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، لذا فإن العلاقة تكون طردية، أما إذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الأجنبية أكثر من الطلب على العملة المحلية ما يعني أن قيمة العملة تنخفض حين يكون العجز مستمر في ميزان المدفوعات يسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية، (شكري وعوض، ٢٠٠٤: ٢٢٥)، وكذلك تؤدي النفقات السياحية إلى زيادة العملة الأجنبية لبلد معين، إذ تكون نفقات السياح الأجانب بالعملة الوطنية للبلد المعني، ولكي يحصلوا على العملة الوطنية عليهم بيع عملتهم الأجنبية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يعني ارتفاع سعرها، ويحدث العكس في حالة زيارة مواطني بلد ما إلى خارج بلدهم، فهذا يتطلب منهم الحصول على العملة الخاصة بتلك البلد وهذا يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها، فضلاً عن الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كقروض (دولية أو حكومية)، فإنه سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملة البلد الذي تحول إليه قيمة القرض هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع عرض عملة البلد الذي منح القرض سيؤدي هذا إلى ارتفاع الطلب على سعر العملة المحلية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة المحلية للبلد المقرض، أما في حالة سداد قيمة القرض فإن هذه العملية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملة البلد المقرض وزيادة عرض عملة البلد المقترض وبالتالي انخفاض سعر صرفها (معروف، ٢٠٠٥: ٢١٥).

ت. تغيرات أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف عن طريق جذبها لرأس المال الأجنبي، لان كما هو معلوم فان رأس المال المعد للإقراض يكون حساس تجاه التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، كون هذه الأموال توجه نحو المناطق ذات العائد الأعلى لان أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر تبعاً لوفره رأس المال، فكما هو معلوم ان سعر الفائدة يرتفع في البلدان قليلة رأس المال وسينخفض في البلدان كثيفة رأس المال، وعلى هذا الاساس فإن رأس المال المعد للإقراض سينتقل من البلدان قليلة رأس المال لأن أسعار الفائدة في هذه البلدان تكون مرتفعة، اذ ان انخفاض عرض النقد لبلد ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لذلك البلد مثلاً إلى (8%) مقارنة بدولة ثانية يكون عرض النقد فيها أكبر مما يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة مثلاً إلى (5%)، هذا يعني انتقال رؤوس الأموال من الدولة الثانية ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة الاولى ذات سعر الفائدة المرتفع وزيادة الطلب على عملة الدولة الاولى مقارنة بالعرض منها، وبالتالي فإن أي زيادة تحدث في أسعار الفائدة الحقيقية يسهم بشكل واضح في انتقال رأس المال من الخارج إلى الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية (الغالبية، ٢٠١١: ٦٧).

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نقارن بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية عن طريق الآتي:
(العاني، ٢٠٠٥: ٣٣)

- **سعر الفائدة المحلي:** عند حدوث زيادة في سعر الفائدة المحلي مقارنة بسعر الفائدة الاجنبي، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال رأس المال من الخارج إلى الداخل مما يعمل على زيادة المعروض النقدي من العملة الأجنبية، ومن ثم يزداد الطلب على العملة المحلية مما يعمل على ارتفاع قيمة العملة المحلية.

- **سعر الفائدة الأجنبي:** عند حدوث زيادة في سعر الفائدة الاجنبي مقارنة بسعر الفائدة المحلية فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال رأس المال المحلي إلى الخارج، مما يعمل على زيادة المعروض من العملة المحلية، ومن ثم تزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على انخفاض قيمه العملة المحلية.

ث. معدل التضخم: إن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها من قبل اغلب الاقتصادات، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة اجنبية مقابلها لها، لذا فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يعمل على زيادة الواردات، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على خفض الصادرات فضلاً عن انخفاض عرض النقد الاجنبي، الامر الذي يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع، ويترتب على ذلك زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري للدولة) ومنه يمكن اعتبار ان المستوى العام للأسعار من اهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته.

يشتمل تأثير التضخم على سعر الصرف عن طريق حالتين هما: (مساعديه وغياط،

(٢٥:٢٠١٩):

- في حالة التضخم المحلي: كلما ارتفع التضخم المحلي يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي فإن الزيادة في المعروض من العملة المحلية يقابلها زيادة في الطلب على العملة الأجنبية، مما يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي علاقة عكسية.

- في حالة التضخم العالمي: كلما ارتفع التضخم العالمي أدى ذلك إلى زيادة أسعار السلع العالمية مقارنة مع أسعار السلع المحلية، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية مما يعني ارتفاع قيمة العملة، وهذا يعني أن العلاقة بين قيمة العملة والتضخم العالمي طردية.

ج. الاحتياطي النقدي في الدولة: إن الاحتياطي النقدي في دولة ما يتمثل في مقدار ما تملكه الدولة من العملات الأجنبية والذهب ومقدار المبالغ التي يمكن أن تقتربها من صندوق النقد الدولي، ومن المهم متابعة هذا الاحتياطي والتغيرات التي تطرأ عليه، على سبيل المثال قد يشير العجز الكبير في ميزان المدفوعات إلى الحاجة إلى خفض سعر صرف العملة، ولكن إذا احتفظت الدولة باحتياطيات كبيرة فمن الممكن عدم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة، على الأقل في المدى القصير.

ح. التحول في أذواق وتفضيلات المستهلكين: تؤدي دوراً هاماً في التأثير على سعر الصرف لعملة بلد ما، إذ إن هذه الأذواق قد تتحول من منتجات بلد ما إلى منتجات بلد آخر، لأسباب عدة منها ردود أفعال الناس تجاه مواقف سياسية أو دينية، فضلاً عن ظهور بعض الامراض، يضاف إلى

تلك الأسباب تقشي الفساد في بعض الشركات الكبرى مما ينتج عنه انعدام الثقة في الأسواق المالية، ونتيجة لذلك ينخفض الطلب على سلع وخدمات عن ذلك البلد، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على عملته فتتخفض قيمة هذه العملة (<https://www.th3accountant.com/2020/03/Exchange.rate2.html>)

خ. **عجز الموازنة والسياسة المالية:** تتبوأ الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، (فاذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية عن طريق تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف)، ويمكن تحديد سعر الصرف عن طريق نسبة العجز المحلي للموازنة مقسوماً على الدخل المتحقق من الخارج بالعملة المحلية وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات وكالاتي:

العجز المحلي

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{العجز المحلي}}{\text{فائض الدخل الخارجي بالعملة المحلية}}$$

أما بخصوص السياسة المالية كالضرائب مثلاً (يمكن ان تكون للضرائب ردود فعل مختلفة فإذا كان الهدف منها معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف وقد يكون أثرها عكسياً عندما تفرض على رؤوس الأموال الداخلة فإنها ستشكل قيداً عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف) (الغالب، ٢٠١١: ٧٦).

د. **الميزان التجاري:** تؤثر الصادرات والواردات على سعر الصرف وذلك عن طريق التغيرات في قيمة الصادرات والواردات ففي حالة زيادة الصادرات فإنها تؤدي إلى رفع قيمة العملة، أما في حالة انخفاضها فلا تؤثر بالزيادة في قيمة العملة أي ان العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة العملة تكون عكسية، ومن ناحية أخرى في حالة زيادة الواردات فإنها تقلل من قيمة العملة، ولكن في حالة انخفاضها لا يؤثر ذلك على تخفيض قيمة العملة، ولكن في معظم الحالات عندما تزيد الصادرات تنخفض الواردات والعكس صحيح، وعليه فان العلاقة بين الواردات وقيمة العملة تكون عكسية (شكري و عوض، ٢٠٠٤: ٢٢٥).

العوامل غير الاقتصادية (Non-economic factors):

أ. **ظروف السوق (الإشاعات والأخبار):** ترتبط هذه العوامل بالإخبار والإشاعات والنشرات الاقتصادية والتصريحات الرسمية، وهذه من شأنها ان تؤثر على أسعار العملات فالتعاملين بأسواق الصرف يتخذون قراراتهم في الغالب وفق هذه الإخبار، نظراً لاعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن مراقبتها من الأخبار، مثل التوقعات حول أسعار الفائدة أو المعروض النقدي، يتأثر المتداولون بكافة الأخبار المتعلقة به أو بالبيئة الاقتصادية بشكل عام، وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب والمتغيرات الأخرى التي تؤثر على اتجاهات ارتفاع العملة أو انخفاض قيمتها، وبالتالي سعر الصرف الخاص بها والاستجابة لهذه المتغيرات اعتماداً على قوة استجابة السوق لها.

ب. **خبرة التجار وظروفهم:** يحدد المتداولون في سوق الصرف الأجنبي، في ضوء مهاراتهم وخبراتهم في السوق وظروفه اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو الاحتفاظ بها كما هي. وعليه تتأثر الأسعار بخبرة ومهارات هؤلاء التجار، فضلاً عن حقيقة أن أسعار الصرف تتأثر بالقدرة التفاوضية للتعاملين. وتتأثر أيضاً بالأساليب (٢٨٥)

المستخدمة لتنفيذ عملياتها المختلفة بحجم التزاماتها الحالية، إذا كانت كبيرة فإن إقناعها بالتزامات إضافية سيتطلب تغييراً جذرياً في السعر لإغرائها لزيادة حجمها والعكس صحيح إذا كانت قليلة (العصار والشريف، ٢٠٠٠: ٤٨).

ت. الحروب والكوارث الطبيعية: تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة وإلى ارتفاع سعر صرف العملات القيادية وخصوصاً الدولار الأمريكي مقومة بعملة البلد المحلية (عوض الله، ٢٠٠٤: ٧٥).

سادساً: مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما في مدة زمنية معينة، ويكون الميزان التجاري ايجابياً يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، وهذا يعني ان البلد يتمتع باقتصاد مستقر، أما في حالة كون الميزان التجاري سلبياً هذا يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وليس بالضرورة ان يكون هذا الأمر سلبياً بل هو حدث مرتبط بالدورة الاقتصادية كما في البلدان ذات الاقتصاد المتنامي (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا) ولها القدرة على مواجهة الطلب المحلي في فترات الرخاء الاقتصادي، إلا أنه يكون في البلدان التي تعتمد في نموها على الاستثمار الأجنبي أكثر صعوبة مقارنة بغيرها من البلدان (زيارة ودعدوش، 2019: 335).

ويقصد به أيضاً "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخداماً حالياً"، كما عرف أيضاً هو أحد مكونات ميزان المدفوعات للبلد الذي يتضمن السلع والخدمات أو المنظورة سواء كانت مستوردة أو مصدرة، كذلك ينظر إلى الميزان التجاري بأنه عبارة عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات في مدة زمنية معينة، ويمكن التعبير عنه عن طريق المعادلة الآتية: (العبدلي ورشيد، ٢٠١٦: ٣٣٨):

$$TP = X - M$$

وبشكل الميزان التجاري (trade balance) جزء من ميزان المدفوعات وينطوي مع ميزان الخدمات ليشكل الحساب الجاري ويتكون من قيد مزدوج يحتوي على جانبين أحدهما الجانب الدائن (Creditor) وهو الجانب الذي يتضمن تدفق المدفوعات من الخارج التي تدخل ضمن الحساب الدائن (+)، أما الجانب الآخر هو المدين (debtor) وهو الحساب الذي يتضمن التزامات وتدفق المدفوعات إلى الخارج وتمثله الاستيرادات (-) (الفتلاوي، الزبيدي، ٢٠٠٩: ٢٦٢).

وتبرز أهمية الميزان التجاري في إجمالي الصادرات والواردات من السلع، مما يسمح بقياس القدرة التنافسية للدولة مقابل منافسيها، إذ يشير الميزان التجاري الإيجابي (X-M)، على سبيل المثال إلى أن الصناعة فعالة للغاية، أي أن الشبكة التجارية فعالة بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك يشير الميزان التجاري السلبي المستمر إلى وجود عجز هيكلية نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصادرات وكل دولة تحاول تحقيق فائض في الميزان التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة توازن، عندما تتحقق حالة التكافؤ بين واردات البضائع مع الصادرات السلعية للبلاد.

وإن المكونات الأساسية للميزان التجاري هي: (العيساوي، ٢٠٠٨: ٢٣٦)

١. الميزان التجاري السلعي: ويسمى ميزان التجارة المنظورة، ويشمل كافة السلع والخدمات المنظورة (صادرات وواردات) التي تعبر الحدود.

٢. الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين ودخول العمل وعوائد رأس المال).

سابعاً: وظائف الميزان التجاري: (عجيمة، ٢٠٠٢: ٧٤)

١. يُقدم بيانات هامة عند ارتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم.
٢. يفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري.
٣. يوضح كمية الصادرات والواردات في الفترة الزمنية.
٤. يوضح العجز أو الفائض من السلع الإنتاجية داخل الدولة في الفترة الزمنية التي تكون عادة سنة. بما ان الميزان التجاري يتكون من صادرات وواردات البلد من السلع والخدمات لذا سيتم التعرف على مفهوم الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف بأنها جميع السلع والخدمات واصول رأسمالية التي تباع إلى بلدان خارجية من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية، وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، أو هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وانما يصدر إلى الخارج أي بمعنى الجزء المباع إلى العالم الخارجي والذي يمثل طلب على الناتج الوطني. أما الواردات فهي جميع السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الدول المنتجة لها، إذ ان زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، أو بمعنى آخر هي عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل والانفاق لأنها تعني احلال المنتجات الاجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي. وبالتالي تبعية الاقتصاد إلى الخارج لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني ويتم تسجيل حركة الواردات من الدولة واليها من السلع في حساب مدين (يونس، ٢٠١٥: ١٤٢).

ثامناً: الاختلال والتوازن في الميزان التجاري:

على الرغم من ان حالة عدم التوازن في الميزان التجاري تحدث بشكل مستمر، بينما نادراً ما تتحقق حالة التوازن في الواقع، ومع ذلك فإن جميع دول العالم تحاول تحقيق توازن في ميزانها التجاري. عن طريق الحد من وارداتها قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل تحقيق حالة التوازن، وسيتم توضيح مفهوم التوازن والاختلال: (خلف، ٢٠٠٤: ١٢٥)

١. التوازن في الميزان التجاري:

هو الوضع الذي تكون فيه الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها مساوية للمدفوعات (النفقات) أي إن (تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان)، ويتحقق التوازن عندما يكون الانتاج المحلي مضافاً إليه الواردات يساوي الطلب المحلي مضافاً إليه الصادرات، وتعني حالة التوازن هذه ان الأسعار المحلية لا تميل إلى التغيير من خلالها يتحقق التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تميل اسعار الصرف إلى الاستقرار ويتم الوصول إلى التوازن الخارجي وبالتالي (تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي) (ال شبيب، ٢٠١١، ٧٩-٨٠).

٢. الاختلال في الميزان التجاري:

يشير مفهوم الاختلال إلى الحالة المعاكسة تماماً إلى التوازن، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين (جانب الائتمان أكبر من جانب الخصوم) يعني ذلك وجود فائض، اما في حالة كون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فهذا يعني ان الميزان التجاري في حالة عجز (خلف، ٢٠٠٤: ١٢١). وإن للاختلال نوعان هما:

أ. **الفائض في الميزان التجاري (Surplus in trade balance):** يعرف الفائض في الميزان التجاري على أنه: (حالة عدم التوازن التي تكون فيها الصادرات أكبر من الاستيرادات) مما يعني ان الدولة تصدر أكثر مما تستورد وفي هذه الحالة يكون البلد في وضع دائن لدول أخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملة الأجنبية الناتج عن زيادة الصادرات عن طريق ممارسة نشاط استثماري أو يتم إقراضه إلى دول أخرى أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي. وينظر إلى هذا الفائض من جانبيين جانب إيجابي غالباً ما يشير إلى أداء اقتصادي ناجح، وزيادة القدرة التنافسية للبلد كما يشير إلى إن البلد يمتلك جهاز إنتاجي مرناً استجاب لزيادة الطلب المحلي والأجنبي، بينما يشير الجانب الآخر إلى التأثير السلبي لفائض الميزان التجاري إذ ان الفائض المحقق في دولة ما هو عجز لدولة أخرى، وإن إتباع سياسة رفع قيمة العملة والغاء التعريفات الجمركية على الواردات تشير جميعها لإزالة الفائض في الميزان التجاري (حسين وسعيد، ٢٠٠٤: ٣٧٩-٣٨٠).

ب. **العجز في الميزان التجاري (Trade Balance Deficit):** يُعرف بأنه: (حالة عدم التوازن التي تكون فيها الاستيرادات أكبر من الصادرات) أي ان الدولة تستورد أكثر مما تصدر وفي هذه الحالة تكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهذا ما يجعلها في وضع حرج، خاصة إذا كانت الواردات من السلع الاستهلاكية وهذا يتطلب من الدولة السحب من احتياطات النقد الأجنبي أو عن طريق الاقتراض، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الواردات من السلع الإنتاجية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية فإن ذلك سيكون له نتائج إيجابية تتبع من قدرتها على سداد ديونها، وإذا كان العجز مستمر ومرتفع فهذا يدل على انخفاض الإنتاج وارتفاع قيمة العملة بسبب تقلب قوى العرض والطلب (خليل، ٢٠٠٥: ٨٠٣).

ومن الأسباب التي تسبب العجز في الميزان التجاري هو تثمين سعر صرف العملة أكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من وجهة نظر الدول الأخرى وينخفض الطلب على صادرات ذلك البلد وزيادة استيراداته، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري الميزة التنافسية للبلد، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري لبعض الدول وخاصة النامية، إذ يمتاز هيكل الصادرات بالاعتماد على سلعة أو سلعتين فقط للتصدير وارتفاع الاستيرادات ودرجة الانكشاف الخارجي مما يجعلها في موقع المدين للدول الأخرى (آل شبيب، ٢٠١١: ٨٤)، ان اوجه العجز في الميزان التجاري تعكس اتجاهات اقتصادية أساسية قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة زمنية معينة، وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز بأنه مرغوب أو غير مرغوب، ما لم يتم معرفة أي من العوامل المتسببة فيه، فإذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، وإذا كان مستمراً فيشير إلى زيادة المستثمرات عن المدخرات وقد يدل إلى اقتصاد منتج متنام، أما إذا كان يعكس قلة المدخرات بدلاً من زيادة الاستثمار فهذا يرجع إلى سياسة مالية غير سليمة أو استهلاك صاخب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية بسبب صدمة مؤقتة أو تحول ديمغرافي (زقيله ومادي، ٢٠٢٠: ٤٠٤).

وهنا لابد أن تقوم الدولة التي يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز على النهوض باقتصادها وإجراء اللازم لتخفيض نسبة العجز وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التي إذا ما اتخذت من شأنها أن تعمل على تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات ومن أهمها ما يأتي: (خلف، ٢٠٠٤: ١٥٢)

- رفع التعريفة الجمركية (Raising customs tariff): يتم ذلك عن طريق فرض تعرفه جمركية عالية على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية التي تنتج محلياً لتقليل المستورد منها وزيادة صادراتها، وبالمقابل تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الانتاجية التي تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- تخفيض قيمة العملة الخارجية (devaluation Foreign currency): تُعد أحد اهم الاسباب التي يتم اتخاذها لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الاجنبي، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية من الدول الاجنبية، وبالتالي زيادة حصة البلد من العملة الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات، وبالتالي يقل الطلب المحلي على الاستيرادات نتيجة ارتفاع أسعارها عند انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.
- البنية التحتية (Infrastructure): يتم ذلك عن طريق تحسين البنية التحتية للاستثمار في التعليم وتقوية القطاع المالي وتعزيز الادخار جميعها إجراءات تقلل من الاعتماد على الاستيرادات الرأسمالية لتمويل الاستثمار، يضاف إلى ذلك فإن العجز يمكن أن يعالج عن طريق إتباع سياسة الأجور المحافظة أو تخفيض الأجور الأسمية، ومن الممكن أن تؤدي الإجراءات التي تم ذكرها سابقاً إلى انعكاسات سلبية في الدول النامية خاصة تلك التي تعاني من ضعف جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي عند تقييد استيراداتها، وفي الوقت نفسه تكون قدرتها على التصدير ضعيفة مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على منافسة الانتاج الخارجي.

المحور الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

أولاً: تحليل تقلبات سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

يُعد سعر الصرف من الأدوات الهامة التي تلعب دوراً مؤثراً ومهماً في اقتصادات معظم الدول، ففي العراق تم تطبيق نظام سعر الصرف الثابت، إذ تم اعتماد سعر صرف الدولار الأمريكي كوسيط لتسعير الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى (علاوي وشهاب، ٢٠١٦: ١٢٢)، بعد ان كان هناك نظام صرف متعدد قبل عام (٢٠٠٣) إذ بلغت فيه أسعار الصرف أكثر من (10) أسعار تتبناها السياسة الاقتصادية، عن طريق اسوق موازية للصرف تُعد هي الرائدة في تحديد سعر الصرف، وفق نظام التعويم المطلق K الامر h الذي أنشأ نظام صرف تشوبه الكثير من التشوهات نتيجة التعددية الرسمية وبعد عام (٢٠٠٣) وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاله في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة (٢٠٠٤)، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء أسس متينة لهذا الاقتصاد في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق، إذ أقام البنك المركزي مزاداً للعملات الأجنبية للإعلان عن انتهاء تطبيق أنظمة الصرف الثابتة المختلفة في العراق وما نتج عنها من تشوهات، واعتماد نظام الصرف القائم المدار، إذ يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي لأهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (داغر ومعارج، ٢٠١٥: ٨)، ويمكن تتبع مسارات تطور سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) عن طريق الجدول (١).

الجدول (1) مسار سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الدينار العراقي الرسمي والموازي ومقدار تقلباته للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار	مقدار التقلب في سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي بالسعر الرسمي (%)	سعر الصرف الموازي دينار /دولار	مقدار التقلب في سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي بالسعر الموازي (%)
1	2	3	4	
٢٠٠٤	1453	-	1454	-
٢٠٠٥	1469	1.10	1472	1.24
٢٠٠٦	1467	-0.14	1475	0.20
٢٠٠٧	1255	-14.45	1267	-14.10
٢٠٠٨	1193	-4.94	1203	-5.05
٢٠٠٩	1170	-1.93	1182	-1.75
٢٠١٠	1170	0	1185	0.25
٢٠١١	1170	0	1196	0.93
٢٠١٢	1166	-0.34	1233	3.09
٢٠١٣	1166	0	1232	-0.08
٢٠١٤	1188	1.89	1214	-1.46
٢٠١٥	1190	0.17	1247	2.72
٢٠١٦	1190	0	1275	2.25
٢٠١٧	1190	0	1258	-1.33
٢٠١٨	1190	0	1209	-3.90
٢٠١٩	1190	0	1196	-1.08
٢٠٢٠	1190	0	1234	3.18

المصدر:

العمود (١، ٣): من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي: تقرير السياسة النقدية اعداد متفرقة.
العمود (٢، ٤): من إعداد الباحثان.

واشارة إلى الجدول (1) يمكن تقسيم المدة المدروسة لتطورات سعر صرف الدينار العراقي إلى ثلاثة مراحل وعلى النحو الآتي: (الغالب، ٢٠٢١: ١٩)
المرحلة الأولى (٢٠٠٩-٢٠٠٤):

كان هدف السلطة النقدية في هذه المرحلة هو إعادة الثقة والاستقرار في قيمة الدينار العراقي كركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية مناسبة للمضي قدماً نحو التكامل مع النظام المالي والمصرفي العالمي، ولاسيما بعد ان تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد، وعند الرجوع إلى الجدول اعلاه يلاحظ ان سعر الصرف سجل (1453) عام (٢٠٠٤) ثم ارتفع عام (٢٠٠٥) ليبلغ (1469) ليسجل ارتفاع (1.10%) عن السنة التي سبقتها، ويعود هذا الارتفاع إلى قيام البنك المركزي ببيع مبالغ على شكل نسب من الكميات المطلوبة مع التشديد على المصارف الاهلية بعدم الترويج لطلبات دوائر الدولة وتوجيهها إلى وزارة المالية وحصر الطلبات بالزبائن فقط، الأمر الذي أدى إلى انتشار الشائعات بين الأفراد عن ان كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي العراقي اخذت بالنفاذ، مما دفع الافراد والمصارف إلى طلب كميات كبيرة من الدولار، فضلاً عن الظروف الامنية المضطربة التي زادت من حالات السفر والهجرة، مما ساهم في زيادة الطلب على الدولار، ثم اخذ بعد ذلك بالانخفاض حتى بلغ (1170) عام (٢٠٠٩)، وخلال هذه المرحلة استطاعت السياسة النقدية أن تحقق عدة أمور مهمة منها إعادة قيمة الدينار العراقي وخفض معدل التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة وكذلك تكوين احتياطي نقدي يمنحه حرية تحديد سعر الصرف الرسمي بالإضافة إلى ذلك ترك الطلب لتحديد الكمية المعروضة في السوق.

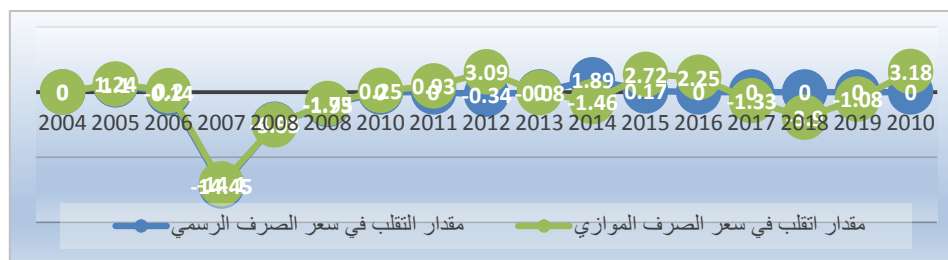
المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٣):

شهدت هذه المدة استقراراً في سعر الصرف الرسمي، إذ كان يتراوح ما بين (1166 و1170)، مما يشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية للبلد، ومن أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعرين الرسمي والموازي بادر البنك المركزي العراقي بضخ العملة الصعبة عن طريق نافذة بيع العملة بقيمة (48) مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي من (1170) عام (٢٠١٠) إلى (1166) في عام (٢٠١٢)، وعلى الرغم من هذا التحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار، إلا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي شهد تذبذباً واضحاً في نفس المدة، ويعود سبب هذا التذبذب في قيمة الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي إلى تدهور الأوضاع الإقليمية وزيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وعمليات الصرف وخاصة في دول المنطقة نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليهم وسحب العملة الصعبة بشكل غير مباشر من السوق العراقية.

المرحلة الثالثة (٢٠١٤-٢٠٢٠):

شهدت هذه المرحلة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحدياً وصدمة مزدوجة لإدارة سلطة النقد في الحفاظ على استقرار الأسعار في البلد، بدءاً من انخفاض أسعار النفط بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٥)، وما نتج عن ذلك من انخفاض في إيرادات الموازنة العامة، ومن ثم تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي، مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) وإملاء الشروط والسياسات التي لا تتسجم مع أهداف السياسة النقدية (علي، ٢٠١٥: ٣٢)، وصولاً إلى اضطراب الظروف الأمنية عام (٢٠١٤) التي أثرت بالاقتصاد الوطني، ومع إدراك إدارة سلطة النقد لهذه التحديات ورؤية واضحة للتدهور المستمر للوضع الأمني والمالي على المدى القصير، قام البنك المركزي برفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) دينار في عام (٢٠١٤) نتيجة انخفاض التدفقات النقدية من جهة والسعي لتقليل الطلب عليها من جهة أخرى، ومع استمرار تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي دون مستوى حاجة السوق وانخفاض مرونة الإنفاق الحكومي في اتجاه نزولي، الأمر الذي شكل ضغطاً على الاحتياطات الأجنبية ومسار سعر الصرف الرسمي والموازي، إذ ارتفع الرسمي بحدود (1190) دينار في عام (٢٠١٥) واستقر عند هذا السعر حتى (٢٠٢٠)، وكذلك ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1247) و(1275) دينار لسنتي (٢٠١٥) و(٢٠١٦) على التوالي ويعود ذلك الارتفاع في سعر الصرف الموازي إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية، إذ شدد في سياسته على فرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وبما أن الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز يعتمد على عائدات النفط لضخ الموارد المالية في النشاط الاقتصادي، فإن ارتفاع أسعار النفط عام (٢٠١٧) أدى إلى تدفق المزيد من العملة الأجنبية إلى ميزانية الدولة التي انعكست في ظهور التوقعات التفاؤلية في سوق الصرف الأجنبي التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) ديناراً عام (٢٠١٧)، واستقر عند (1208) ديناراً عام (٢٠١٨)، نتيجة ارتفاع الطلب على الدينار العراقي وذلك بعد استقرار الظروف الأمنية في البلاد في عام (٢٠١٨) واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (٢٠١٩). أما في عام (٢٠٢٠) فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً نتيجة تداعيات جائحة كورونا والاعلاق الكبير للاقتصاد العالمي وتراجع اسعار النفط بشكل حاد، إذ تم خفض قيمة الدينار العراقي استجابة لضغوط التمويل الحرج، (٢٩١)

فقد ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1234) في عام (٢٠٢٠) مما أدى إلى تقلب سعر الصرف بالسوق الموازي. والشكل (2) يوضح مقدار التقلب في سعر صرف الدينار الرسمي والموازي.



الشكل (2) مقدار التقلب في سعر الصرف الرسمي والموازي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً: أثر تغيرات سعر الصرف على الاستيرادات:

هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف وكمية الاستيرادات المطلوبة داخل أي دولة، وتكمن هذه العلاقة في حالات رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) وخفض سعر الصرف (رفع قيمة العملة)، فعند زيادة قيمة العملة أي (تخفيض سعر صرفها) مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات من الخارج نتيجة انخفاض أسعارها. وهذا يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع، وبالتالي انخفاض الأسعار، فضلاً عن خفض تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض تكلفة الاستيرادات من المواد الخام. أما عند تخفيض قيمة العملة أي (رفع سعر صرفها) فإن هذا يجعل أسعار الاستيرادات مرتفعة محلياً مما يؤدي إلى انخفاض كمية الاستيرادات.

عمدت السياسة النقدية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) إلى زيادة قيمة العملة المحلية، واعتمد البنك المركزي العراقي وسيلتين رئيسيتين لدعم سعر صرف العملة العراقية أحدهما التدخل المباشر في سوق الصرف لتبادل العملات الأجنبية (الدولار) بالعملة المحلية، والأخرى غير المباشرة على أساس زيادة الرغبة في الاحتفاظ بالأصول المالية (الودائع الادخارية) المقومة بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى إدخال بعض الإجراءات الإدارية لتنظيم الوصول إلى العملات الأجنبية (بريهي وكشيش، ٢٠١٧: ٣٢٤). يمكن تحليل العلاقة بين ارتفاع العملة المحلية والطلب على الواردات العراقية عن طريق تتبع البيانات الواردة في الجدول (2).

الجدول (2) تطور العلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

السنة	سعر الصرف في السوق الرسمي	سعر الصرف في السوق الموازي	إجمالي الواردات (مليون دولار)
2004	1453	1454	21302
2005	1469	1472	23532
2006	1467	1475	22008
2007	1255	1267	19555
2008	1193	1203	35011
2009	1170	1182	41511
2010	1170	1185	43915
2011	1170	1196	47803
2012	1166	1233	56234
2013	1166	1232	59349
2014	1188	1214	53177

السنة	سعر الصرف في السوق الرسمي	سعر الصرف في السوق الموازي	إجمالي الواردات (مليون دولار)
2015	1190	1247	48009
2016	1190	1275	34208
2017	1190	1258	38766
2018	1190	1209	45736
2019	1190	1196	58138
2020	1190	1234	48149

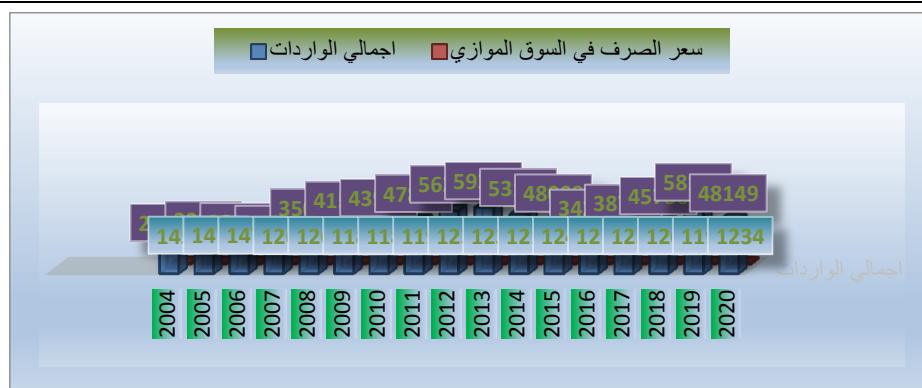
المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

عند الذهاب إلى الجدول (2) والشكل البياني (3) يلاحظ ان في عام (٢٠٠٤) ان سعر صرف الدولار أمام الدينار في السوق الموازي بلغ (1454) دينار وفي المقابل بلغت قيمة إجمالي الاستيرادات (21302) مليون دولار، أما في عام (٢٠٠٥) فقد ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1472) مما أدى إلى ارتفاع الاستيرادات إلى (23532) مليون دولار، على الرغم من ارتفاع سعر الصرف إلا أن قيمة الاستيرادات قد ارتفعت، ويرجع سبب ذلك إلى بداية التحرير التجاري للعراق مع العالم الخارجي، وكان العراق بحاجة إلى واردات خارجية لتلبية الطلب المحلي من مختلف السلع بسبب رفع القيود على الاستيرادات، وكذلك توقف الإنتاج في مختلف قطاعات الدولة نتيجة ما عاشه العراق في تلك الفترة من ظروف الاحتلال وما صاحبها من تدمير لمعظم البنى التحتية ولقطاعات اقتصادية مختلفة (عواد، ٢٠٢١: ٥٧).

وبعد عام (٢٠٠٦) ظهرت فاعلية سياسات البنك المركزي بعد استقلاله، إذ ارتفعت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (2) يتضح أن قيمة العملة المحلية قد ارتفعت، ويتجلى ذلك بوضوح عن طريق ملاحظة انخفاض سعر صرف الدولار في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦)، إذ أنخفض سعر صرف الدولار في عامي (٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) إلى (1267)، (1203) دينار وعلى التوالي. ثم استمر سعر الصرف في التراجع حتى عام (٢٠١١) إذ بلغ (1196) دينار لكل دولار وفي الجانب الآخر ارتفعت قيمة الواردات في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) من (19555) مليون دولار عام (٢٠٠٧) إلى (47803) مليون دولار عام (٢٠١١).

أما في عام (٢٠١٢) فقد ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1233) دينار مقابل كل دولار وفي المقابل ارتفعت الاستيرادات أيضاً ويعزى سبب ذلك إلى الارتفاع الكبير في الصادرات النفطية وما تدره من إيرادات عالية ودخول العملة الصعبة إلى البلد وزيادة الانفاق الحكومي غير الرشيد، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأجور والرواتب ونتيجة لذلك زاد الطلب المحلي على السلع الإنتاجية وفي المقابل عدم وجود معروض سلعي لسد هذا الطلب مما اضطر إلى اللجوء إلى الاستيرادات الاستهلاكية إذ وصلت قيمة الاستيرادات إلى (56234) مليون دولار في عام (٢٠١٢).

أما المدة (٢٠١٣-٢٠٢٠) فقد شهدت نسب متذبذبة بالنسبة للاستيرادات، وكذلك سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي، إذ بلغ الأخير (1232) في عام (٢٠١٣) وفي المقابل بلغت قيمة إجمالي الاستيرادات (59349)، وبقيت تذبذب حتى وصلت في عام (٢٠٢٠) إلى (48149) مليون دولار وبلغ سعر الصرف في السوق الموازي (1234) دينار لكل دولار للعام نفسه.



الشكل (3) تطور العلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المحور الثالث: نتائج قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الصرف والاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج المعيارية التي تم التوصل إليها عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9) لتحديد أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق عن طريق وصف النموذج القياسي، وتحليل الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية من متغيرات النموذج، واستخدام منهجية التكامل المشترك المناسبة لتقدير توازن العلاقة على المدى القصير والطويل.

أولاً: توصيف النموذج القياسي وتحديد متغيرات البحث:

وتعني مجموعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات التي هي موضوع البحث والدراسة، وتعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج القياسي أهم وأصعب مرحلة في بناء النموذج الاقتصادي، لأنها تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب تضمينها في النموذج، فضلاً عن الاعتماد على الدراسات القياسية السابقة لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية واستخدام الرموز لتحديد اتجاه ونوع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمتغيرات المستقلة لغرض بناء نموذج معياري يوضح تأثير (تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات) (البخيت وفتح الله، ٢٠٠٢: ٢٨)، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل سعر الصرف والمتغير التابع الاستيرادات وكما في الجدول (3).

الجدول (3) متغيرات الدراسة

وحدة القياس	الرمز	الدلالة	المتغير	التوصيف
ألف دينار	Ex	سعر الصرف	X1	مستقل
مليون دولار	M	الاستيرادات	y	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وبناءً على التحليل الاقتصادي للدراسة فإنه يمكن صياغة النموذج القياسي لتوضيح تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق وفق العلاقة الدالية الآتية:

$$Y_i = a + b_1X_1 + u_i$$

إذ يرمز (Y) إلى المتغير التابع الاستيرادات، أما (X1) فهو يشير إلى المتغير المستقل (سعر الصرف)، وتمتد فترة الدراسة للمدة من (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، وهي مدة قليلة لا تكفي لتطبيق (٢٩٤)

طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، اذ يوفر برنامج (Eviews9) الاصدار العاشر الذي يعطي امكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية، إلى جانب تحويل البيانات إلى الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الإحصائية.

ثانياً: نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث:

سنقوم باختبار سكون متغيرات البحث باستخدام برنامج (Eviews9) من أجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة؟ أي هل انها تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، إذ أصبح الكشف عن السكون للسلاسل الزمنية أمراً ذا أهمية كبيرة جداً في تقدير النماذج القياسية، وذلك من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير، فضلاً عن ان السلاسل الزمنية الساكنة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها، ومن ثم العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وهذه الاختبارات هي (ADF و PP) وبعد إجراء أحد هذه الاختبارات وهو (pp) حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأصلي للبيانات

(UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		LOG_M	LOG_EX
With Constant	t-Statistic	-1.9158	-1.9310
	Prob.	0.3233	0.3164
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5111	-1.4720
	Prob.	0.8161	0.8295
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7056	-0.7110
	Prob.	0.8654	0.4051
		n0	n0
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

نجد من نتائج الجدول (4) أن المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الأصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبار (pp)، وبما انه جميع المتغيرات غير مستقرة، فتم اخذ الفرق الأول لها كما في الجدول (5).

الجدول (5) نتائج اختبارات الاستقرار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول للبيانات

(UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		d(LOG_M)	d(LOG_EX)
With Constant	t-Statistic	-3.5947	-3.4310
	Prob.	0.0084	0.0133
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7465	-3.6409
	Prob.	0.0260	0.0339
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6258	-3.4205
	Prob.	0.0005	0.0009
		***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

نجد من نتائج الجدول (5) إن جميع البيانات أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات وحسب اختبار (pp)، وعند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%)، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الأساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الأول إلى جانب ذلك ان عدد المشاهدات قليل.

ثالثاً: تقدير العلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة من (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

١. التقدير الأولي لنموذج ARDL:

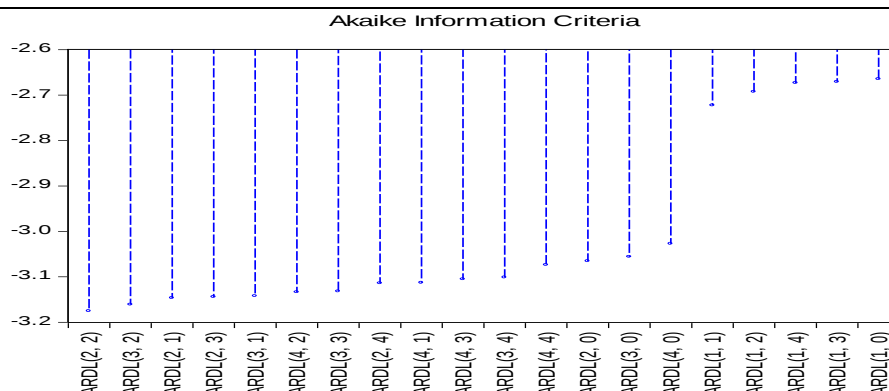
يظهر الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) لتحديد فترة الابطاء المثلى للعلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) وكما موضح في الجدول (6).

الجدول (6) نتائج التقدير الأولي للنموذج بين سعر الصرف والاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

Dependent Variable: LOG_M				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_M(-1)	1.483125	0.104961	14.13027	0.0000
LOG_M(-2)	-0.584149	0.090864	-6.42884	0.0000
LOG_EX	1.620083	0.607720	2.665838	0.0099
LOG_EX(-1)	-3.348381	1.118128	-2.99432	0.0040
LOG_EX(-2)	1.340993	0.695968	1.926803	0.0587
C	3.836325	1.326385	2.892317	0.0053
R-squared	0.984261	Mean dependent var		10.58426
Adjusted R-squared	0.982949	S.D. dependent var		0.356228
S.E. of regression	0.046516	Akaike info criterion		-3.21138
Sum squared resid	0.129824	Schwarz criterion		-3.01279
Log likelihood	111.9808	Hannan-Quinn criter.		-3.13880
Durbin-Watson stat	2.139959			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

يظهر لنا من نتائج الجدول (6) والشكل البياني (4) إن نموذج (ARDL) الملائم هو ARDL (2,2)، لبيان العلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق، وذلك تم وفق معيار (AIC) إذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذج وذلك لإعطائه أقل قيمة لهذا المعيار، إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي عن طريق برنامج (Eviews10)، إذ أشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق ذكره انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر، إذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.98) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي إن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (98%) وان النسبة المتبقية والبالغة (2%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. وكانت قيمة (Durbin-Watson Statistic) نحو (2.13) وهذه القيمة تشير إلى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.



الشكل (4) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

٢. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بـ (الاستيرادات) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (سعر الصرف) فلا بد من إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط الآتية:

أ. مقارنة قيمة إحصاءه (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية وضمن الحدود الحرجة فهناك حد أدنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة I(0) وحد أعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1) ففي حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الأعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، اما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الأعلى والأدنى فأن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم اي عدم وجود تكامل مشترك.

ب. عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike)، للتعرف على تحركات الاجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج (ARDL) فإنه يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويمكن بيان نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق عن طريق الجدول (7).

الجدول (7) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.179200	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق الموضحة في الجدول (7) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت نحو (5.17) أي أكبر من قيمة الجدولية الدنيا

والعليا عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

٣. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

بعد إجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التفسيري والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الاجلين القصير والطويل لمعلمات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر عن طريق الجدول (8) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين بعض سعر الصرف والاستيرادات في العراق وكما يأتي:

الجدول (8) نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الأجل والطويلة الأجل بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1))	0.584149	0.090864	6.428804	0.0000
D(LOG_EX)	1.620083	0.607720	2.665838	0.0099
D(LOG_EX(-1))	-1.340993	0.695968	-1.926803	0.0587
CointEq(-1)	-0.101025	0.031394	-3.217992	0.0021
Cointeq = LOG_M - (-3.8338*LOG_EX + 37.9741)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX	-3.833756	0.833667	-4.598666	0.0000
C	37.974101	5.952715	6.379291	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

من نتائج الجدول (8) نجد الآتي:

١. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف إلى الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن في (-0.10) من الزمن.
٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي ومعنوي عند مستوى أقل من (1%) بين سعر الصرف والاستيرادات، وهذا يعني ان مع زيادة سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات (علاقة عكسية) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية لأن أسعار السلع المحلية تكون أقل من أسعار السلع الأجنبية، لهذا نلاحظ ان مع زيادة أسعار الصرف انخفضت حجم الاستيرادات في العراق في مدة الدراسة، وبالتالي يعد هذا الهدف الفعال من تخفيض قيمة العملة هو تقليل الاستيرادات غير الضرورية.

رابعاً: الاختبارات القياسية المتعلقة بالانموذج المستخدم:

لضمان صحة ودقة الانموذج القياسي المستخدم عند تقدير العلاقة بين المتغير سعر الصرف والاستيرادات تم إجراء الاختبارات الآتية:

١. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي (LM):

عن طريق هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، التي يمكن تحديدها عن طريق الجدول (9).

الجدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.680729	Prob. F(2,58)	0.5102
Obs*R-squared	1.513713	Prob. Chi-Square(2)	0.4691

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

عن طريق نتائج الجدول (9) يتضح ان انموذج (ARDL) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيم (Prob.chi-Square و Prob.F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة.

٢. اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس (ARCH):

عن طريق هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس، والتي يمكن تحديدها عن طريق الجدول (10).

الجدول (10) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس للعلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.871953	Prob. F(1,63)	0.3540
Obs*R-squared	0.887352	Prob. Chi-Square(1)	0.3462

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 9).

عن طريق نتائج الجدول (10) يتضح ان انموذج (ARDL) خالي من مشكلة عدم ثبات التجانس لأن قيم (Prob.chi-Square & Prob.F) لا اختبار (F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة، وهذا ما يؤيد صحة ودقة نتائج الانموذج المستخدم.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. اثبتت البحث الفرضية التي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل وعكسية بين سعر الصرف الأجنبي والاستيرادات.
٢. زيادة الاستيرادات العراقية بشكل كبير بعد عام (٢٠٠٤) وذلك من أجل سد النقص في الحاجات الأساسية عبر الانفتاح على أسواق عالمية جديدة كانت غير متاحة.
٣. كما أظهرت الدراسة أن الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء بعض القيود المفروضة على الاستيرادات، بالإضافة إلى الحد من الاستيرادات غير الضرورية، وتشجيع الصادرات غير النفطية، واندماج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد العالمي.
٤. أظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير معنوي بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق.
٥. أثبتت نتائج التحليل القياسي أن بيانات المتغير المستقل والمتغيرات التابعة حققت صفة السكون عند الفرق الأول لكلا المتغيرين وفق اختبارات جذر الوحدة لـ (P.P) للتأكد من سكون السلاسل

الزمنية ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2)I، مما استوجب استخدام انموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

التوصيات:

١. العمل على تقليص حجم الاستيرادات عن طريق تشجيع الصناعة المحلية والنهوض بالقطاع الخاص ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٢. العمل على تشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة لتنمية الصادرات غير النفطية وتخفيض فاتورة الاستيراد بما سيعزز قيمة الدينار العراقي ويعيد توازن الميزان التجاري العراقي.
٣. وضع رقابة صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي وذلك بهدف المحافظة على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج يؤدي وتقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي عن طريق تجنب لجوء المتعاملين الطبيعيين أو القانونيين إلى السوق الموازية للصرافة طالما أن هناك البديل الأفضل والمضمون هي القنوات الرسمية والمتمثلة (مزااد العملة).
٤. تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي في الوقت الحاضر على موارد النفط إلى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة تساهم في تحسين الميزان التجاري للبلد عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات.
٥. وضع رقابة صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي وذلك بهدف المحافظة على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج يؤدي وتقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي عن طريق تجنب لجوء المتعاملين الطبيعيين أو القانونيين إلى السوق الموازية للصرافة طالما أن هناك البديل الأفضل والمضمون هي القنوات الرسمية والمتمثلة (مزااد العملة).

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١١)، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الأردن.
٢. البخيت، حسين علي وفتح الله، سحر، (٢٠٠٢)، الاقتصاد القياسي، دار الكتب والوثائق، بغداد.
٣. بريهي، فارس كريم وكشيش، ميس عبدالأمير، (٢٠١٧)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤): دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٢٣)، العدد (١٠١).
٤. حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبدالجبار، (٢٠٠٤)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. خلف، فليح حسن، (٢٠٠٤)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
٦. خليل، سامي، (٢٠٠٥)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني (الجزء الثالث، أسواق الصرف الأجنبي وهيكل ميزان المدفوعات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
٧. داغر، محمود محمد محمود ومعارج، حسين عطوان مهوس، (٢٠١٥)، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢١) العدد (٨٤).
٨. زنقيلة، عبدالوهاب ومادي، محمد ابراهيم، (٢٠٢٠)، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر للفترة (١٩٨٦-٢٠١٨)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد (٢٠).

٩. زيارة، رحيم حسوني ودعدوش، علي عبدالكاظم، (٢٠١٩)، تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٥)، العدد (١١٤).
١٠. شكري، ماهر كنج وعوض، مروان، (٢٠٠٤)، المالية الدولية، دار حامد، عمان.
١١. صيد، امين (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
١٢. العامري، محمد علي ابراهيم، (٢٠٠١)، الأساس النظري لسوق الصرف الأجنبي وسعر الصرف الأجنبي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (١)، العدد (١).
١٣. العاني، عماد محمد، (٢٠٠٥)، سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٤. العبدلي، سعد عبد نجم ورشيد، هبة سعد، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠١٣-١٩٨٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٢)، العدد (٨٩).
١٥. عجيمة، محمود عبدالعزيز، (٢٠٠٣)، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، ط٢، الدار الجامعية للنشر، مصر.
١٦. العصار، رشاد والشريف، عليان، (٢٠٠٠)، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
١٧. علاوي، سيماء محسن وشهاب، سميرة فوزي، (٢٠١٦)، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠١٠-١٩٩٠) مجلة الدنانير، العدد التاسع.
١٨. عواد، خالد روكان، (٢٠٢١)، قياس وتحليل أثر العولمة الاقتصادية على بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق.
١٩. عوض الله، زينب حسين، (٢٠٠٤)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة.
٢٠. الغالبي، عبدالحسين جليل عبدالحسن، (٢٠١١)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقاته، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٢١. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم والزبيدي، حسن لطيف كاظم، (٢٠٠٩)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٢٢. قدي، عبدالمجيد، (٢٠٠٥)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٢٣. مساعديه، جمال وغياط، شريف (٢٠١٩)، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم: دراسة بيانية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد (١٠)، العدد (٢).
٢٤. معروف، هوشيار، (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
٢٥. نعمة، سمير فخري، (٢٠١١)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دائرة المكتبة الوطنية، دار البازوري، الاردن، عمان.
٢٦. هجير، عبد الجليل، (2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.

27. <https://www.th3accountant.com/2020/03/Exchange.rate2.html>.

